شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

نخلنا يُزرع في غير مكانه

بفضل الفورة في إنتاج النفط والطفرة في أسعاره في حقبة الثمانينات من القرن الماضي، اجتاحت دول الخليج العربي حمّى زراعة النخيل حتى على أرصفة الشوارع العامة.. بدا منظر صفوف النخيل فخماً بهياً يسرّ الناظرين في بلدان لم تكن تعرف من قبل غير الصحراء الجافة والبحر المالح.

بعد عقد أو عقدين من الزمان بدأت مدن الخليج المنبثقة للتو تعاني من المشكلة، فللنخلة متطلبات كثيرة منها التنظيف المتواصل لما يتساقط منها من تمر وسعف وكرب وليف، فبدأت هذه المدن بالتحول نحو أنواع أخرى من الأشجار دائمة الخضرة غير المثمرة، أُستقدمت من أفريقيا والهند، وكان ذلك خياراً صحيحاً وسليماً جَعل من مدن الخليج واحاتٍ خُضراً وحدائق غنّاء.

هنا في بلادنا هذه التي كانت حصة كل فرد من سكانها، ذات يوم، أربع نخلات (٣٠ مليون نخلة و٧ ملايين نسمة) أخذنا الآن نقلد دول الخليج في ما كانت تفعله منذ ثلاثة عقود وتراجعت عنه أخيراً. فثمة سباق بين المحافظات والمدن والبلديات على زراعة النخيل على طول طرق داخلية وأخرى خارجية، ولا أدري كيف مات غير القليل من هذا النخل! لا بد انه الإهمال الذي يضرب بأطنابه مفاصل في دولتنا ومجتمعنا تتعلق حتى بالصحة العامة والأمن.

ما تحتاج إلى زراعة النخيل هي البساتين التي قضت عليها أو كادت حروب صدام العدوانية المدمرة. والحاجة هنا لا تقتصر فقط على إعادة إحياء تجارة التمور وصناعتها، وإنما أيضاً لوقف هذا التصحر الزاحف إلى قلب المدن والأرياف، والجالب معه عواصف الغبار التي تكاد أن تتحول إلى طقس أسبوعي.

أما مدننا فتحتاج إلى استنساخ التجربة الخليجية في استقدام الأشجار الإفريقية والهندية دائمة الخضرة وارفة الظلال للتجميل الدائم ولكسر درجات الحرارة المشتدّة عاماً بعد آخر ولصدّ عواصف التراب.

في نهاية كل سنة مالية تُعيد المحافظات إلى الخزينة العامة أموالا طائلة لم تستطع إنفاقها، بسبب الإهمال وقلة الخبرة وسوء التخطيط، ومن الممكن تخصيص نسبة من هذه المبالغ لتشجير المدن بالأشجار المشار إليها.

الزائر إقليم كردستان العراق يلاحظ الفرق الهائل بين ما كانت عليه الطبيعة منذ عشرين سنة وما هي عليه الآن. قبل عشرين سنة كانت الجبال جرداء تماماً، فلقد ظلت الأنظمة السابقة تجيّش الجيوش لإحراق الغابات والأحراش الجبلية منعاً لاختباء البيشمه ركة فيها وانتفاع الكرد بها، وفي مطلع التسعينات خلت بعض الجبال تماماً من كل شجرة. الآن تزدهر هذه الجبال بخضرتها العائدة للتو.

هذه التجربة يمكننا استنساخها في القسم الآخر من العراق، قسمنا الذي يتصحر وتتجرف تربته.

تجميل المدن لا يكون بنشر النخيل في شوارعها، بل بالأشجار الأخرى دائمة الخضرة غير المثمرة، فبعد حين سيتعيّن على البلديات أن تستخدم جيشاً من العمال لتنظيف الشوارع مما يتساقط من النخيل الذي مكانه الطبيعي في البساتين ودور السكن.

كشفت لجنة النفط والطاقة البرلمانية أنها ستقدم نسخة جديدة من مسودة قانون النفط والغاز في الأيام المقبلة إلى رئاسة البرلمان، لافتة إلى أن هناك أربع نقاط خلافية بين المسودة التي قدمتها الحكومة والمشروع المقدم من قبل لجنة النفط والطاقة. فيما حملت كتلة "التحالف الكردستاني" كتلة "ائتلاف دولة القانون" مسؤولية تأخير إقرار قانون النفط والغاز بسبب المماطلة والتسويف حول إعطاء بعض الصلاحيات.

نسخة جديدة من قانون النفط والغاز أمام البرلمان خلال أيام

□ بغداد / محمد صباح

وكان نواب من "التحالف الوطني" قد انسحبوا من جلسة البرلمان في ١٧ آب الماضي، بعد اعتراضهم على القراءة الأولى لمقترح قانون النفط والغاز في البرلمان مباشرة دون عرضه على الوزارات المختصة، ما أدى إلى تأجيل القراءة.

وقد أثار مشروع قانون النفط والغاز الذي قدمته الحكومة للبرلمان، ردود أفعال متباينة، أكثرها حدة موقف "التحالف الكردستاني" ورئاسة إقليم كردستان.

وكشف عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية عواد العوادي في تصريح لـ"المدى" أمس الجمعة أن "هذا العام سيتم فيه حسم موضوع قانون النفط والغاز وإعداده بشكل توافقي بين جميع الكتل السياسية (التحالف الكردستاني، والعراقية، والتحالف الوطني) ومن ثم التصويت عليه".

وبيّن أن "هناك قانونين في لجنة النفط والطاقة أحدهما مقدم من قبل الحكومة كمقترح قانون عام ٢٠١١ بعدما تم سحب قانون ٢٠٠٧ الذي أصبح غير ملزم لمجلس النواب، وآخر تم تقديمه من قبل مجموعة من النواب كمشروع قانون".

وأضاف أن لجنته ستلجأ خلال أيام إلى التصويت على هذين القانونين، والذي يحصل على نسبة عالية من الأصوات يأخذ طريقه للتشريع أو دمج القانونين بقانون واحد بعد الاطلاع عليهما بشكل مفصل، مشيرا إلى أن كلا القانونين يحتويان على (٥٠) مادة والنقاط الخلافية هي أربع فقط يمكن إدراك حلها.

ولفت الى ان التصويت على هذا القانون سيتم خلال هذا العام من بعد التوافق الحقيقي للجميع عليه مهنيا بما يخدم ابناء الشعب العراقي.

وتوترت العلاقة بين بغداد وأربيل بعد أن رفض إقليم كردستان مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية، واعتبر الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم المحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وتعود جذور الأزمة بين بغداد وأربيل إلى أسباب تتعلّق بعقود نفطية كان الإقليم أبرمها مع شركات نفطية عالمية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية التي اعتبرت العقود "باطلة" ومخالفة للدستور.

وينصّ أحد بنود اتفاقيات أربيل على أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم "التحالف الوطني" بالالتفاف على الاتفاقيات وتمرير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد.

وقال قاسم محمد مقرر لجنة النفط والطاقة البرلمانية وعضو التحالف الكردستاني لـ"المدى" إن "هناك خلافات حادة بين التحالف الكردستاني وائتلاف دولة القانون حول إقرار قانون النفط والغاز وهي تنحصر في موضوع الصلاحيات والمسؤوليات، لافتاً إلى أن "المشكلة عندما بدأت الحكومة المركزية بسحب قانون النفط والغاز الذي قدم عام ٢٠٠٧ بعدما وافقت عليه حومة الإقليم والحكومة الاتحادية إلا أننا فوجئنا عندما قامت الحكومة بسحبه من مجلس النواب وإرسال مسودة جديدة".

وينص الدستور العراقي في المادتين (١١١)،(١١٢) على أن "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. على أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، وتوزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون".

وبيّن قاسم في لقاء أن "هناك ثلاث نقاط خلافية حول مقترح القانون الذي تقدمت به الحكومة عن المشروع الذي قدم من قبل أعضاء داخل اللجنة وهو عدم إعطاء دور للمحافظات المنتجة للنفط في إدارة واردات النفط، وكذلك البقاء على العقود القديمة دون معالجة، والتهميش الواضح للمحافظات والأقاليم المنتجة للنفط".

وتابع: أن "جميع الكتل السياسية وافقت على المشروع الذي قُدم من قبل مجموعة من النواب باستثناء دولة القانون وكتلة مستقلون التي يترأسها حسين الشهرستاني"، مبيناً أن "إقرار هذا القانون سيكون فيه إنصاف لأبناء الشعب العراقي وتوزيع عادل لثروات البلاد".

أمانة بغداد تشن هجوماً على المحافظة وتصفها بـ"الفاشلة"

□ بغداد / المدى

اتهمت أمانة بغداد، أمس السبت، محافظةَ بغداد بتعطيل الكثير من المشاريع الإستراتيجية والخدمية، ووصفتها بـ"المؤسسة الفاشلة"، محملة إياها كامل المسؤولية في تأخير تنفيذ المشاريع.

وقالت الأمانة في بيان صدر، أمس ، تلقت "المدى" نسخة منه، إن "محافظة بغداد تعد واحدة من العقبات الرئيسية المعطلة لكثير من المشاريع وأعمال الأمانة لاسيما في ما يتعلق بالقطاعات الخدمية"، مبينة أنها "تقوم بمنع آليات الأمانة من تحميل الزميج النهري المستخدم في تنفيذ المشاريع من معظم المواقع مما اضطرها إلى التحميل من مواقع بعيدة وتحمّل الكلف المالية الإضافية".

وأضاف البيان أن "هذا الأمر أدى إلى توقف الناقلتين العاملتين لدى الأمانة لعدم تناسب التسعيرة مع هذه المسافات البعيدة ما سيترتب عليه توقف العمل في جميع مواقع التحميل وعرقلة تنفيذ المشاريع"، مضيفاً أن "من بين المشاريع إنشاء عدد كبير من المتنزهات والحدائق المهمة إضافة إلى أعمال تطوير وتأهيل عدد كبير من الشوارع والجزرات الوسطية الرئيسية".

واعتبر البيان أن "محافظة بغداد مؤسسة فاشلة"، مؤكداً أن "إجراءاتها غير السديدة وقراراتها غير الموفّقة على هذا الصعيد كان لها بالغ التأثير على سير تنفيذ مشاريع أمانة بغداد الإستراتيجية والزراعية والخدمية".

ولفت البيان إلى أن "محافظة بغداد عودتنا على اتخاذ خطوات وإجراءات غير محسوبة وغير مدروسة بعناية وأربكت عملية تقديم الخدمات وأعاقت تنفيذ كثير من المشاريع المهمة لغايات نجهلها"، مطالباً المحافظة بـ"تقديم توضيحات منطقية واتخاذ قرارات فورية لإيقاف هذه الإجراءات المعرقلة لأعمال أمانة بغداد ونحمل المحافظة كامل المسؤولية في تأخير تنفيذ هذه المشاريع".

وكانت كتلة الأحرار البرلمانية التابعة للتيار الصدري قد انتقدت أداء محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق في خدمة العاصمة بغداد، حيث اعتبر النائب عن الكتلة علي التميمي، في الـ١٢ من نيسان ٢٠١٢، محافظ بغداد هو من "أسوأ المحافظين في تاريخ محافظي بغداد" لأنه غير ميداني، ويعتمد فقط على انجازات المحافظ السابق حسين الطحان وهمه الجلوس فقط على الكرسي، كما أن هناك ميزانية مالية كبيرة مخصصة له لتنفيذ المشاريع لكنه لا يعرف كيف يتصرف بها وكيف يوظفها لخدمة أهالي العاصمة.

فيما أكدت كتلة الأحرار في مجلس محافظة بغداد، في (١٠ أيار ٢٠١٢)، أنها بصدد استجواب محافظ بغداد، مبينة أن لديها من الملفات ما يكفي لاستجوابه.

يذكر أن عدداً من أحياء ومناطق العاصمة بغداد تشهد وبحسب مراقبين ومختصين بالشأن الخدمي تردياً واضحاً في الخدمات على المستوى العمراني والصحي.

واشنطن تعيّن سفيراً جديداً في بغداد متهما بقضايا جنسية

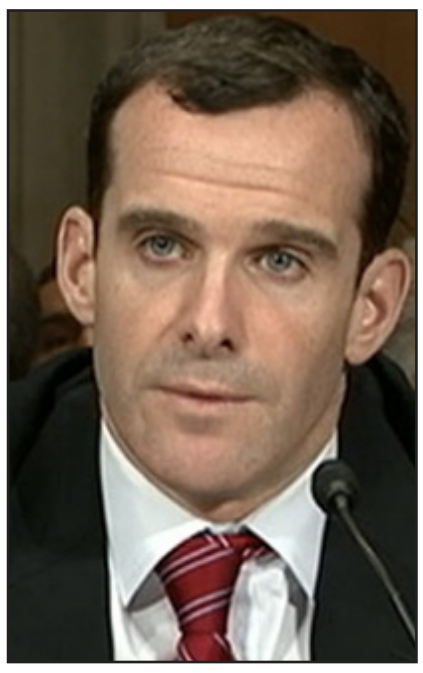

□ بغداد / المدى

جورنال في ٢٠٠٨ كانت في العراق وحاول فيها استمالتها عارضاً عليها بطريقة يمتزج فيها المزاح بالجد، إطلاعها على معلومات سرية.

وتفيد المعلومات الصحافية بأن الرسائل التي بعث بها ماكغورك الى الصحافية قد سُلمت الى نواب الأسبوع الماضي. وهي تتضمن تلمحيات جنسية. وقد أصبحت هذه الصحافية في وقت لاحق زوجة هذا الدبلوماسي.

وأبدى عدد من النواب استياءهم من هذه المسألة. ومنهم السيناتور الجمهوري جيمس اينهوف من لجنة الشؤون الخارجية الذي الغى لقاء كان مقرراً مع ماكغورك.

وقال مستشار نيابيّ إن "السناتور اينهوف ما زال يفضل لقاء المرشحين شخصياً قبل أن يعطيهم دعمه. وفي ما يخص هذا المرشح، أحيط السناتور اينهوف علما بمسائل مثيرة للقلق، وما لم تحل هذه المشاكل، فهو لن يلتقيه".

ورفضت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند الجمعة التعليق على هذه الرسائل الالكترونية المتبادلة بين ماكغورك والمرأة التي أصبحت لاحقاً زوجته. لكنها قالت إن ماكغورك الخبير بالملف العراقي "يتمتع بالمواصفات الكاملة ليخدم سفيراً وندعو مجلس الشيوخ إلى التحرك سريعا من أجل تثبيته".

وإذا ما ثُبّت ماكغورك، فسيكون أول رئيس للبعثة الدبلوماسية الأميركية في العراق منذ انسحاب القوات الأميركية. وقد كان يشغل حتى الآن منصب مستشار لدى السفير الحالي في العراق جيمس جيفري الذي عيّنه أوباما في حزيران ٢٠١٠.

هاجم الديمقراطية ودافع عن المالكيّ

حـــزب اللّه "الـــعـــراق" يمـهـد لإقـــامـــة نـــظـــام ديـنـي

□ بغداد / المدى

هاجم حزب الله في العراق، أمس السبت، نظام الحكم الديمقراطي المطبق في البلاد واعتبره "يمنح اللصوص" الحرية، فيما أكد انه يقبل بالديمقراطية الحالية من أجل التمهيد لفرض نظام حكم ديني، واصفاً الأحزاب الحالية في السلطة بأنها "ضعيفة".

وقال أمين حزب الله في العراق واثق البطاط في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "من مساوئ النظام الديمقراطي أنه نظام يعطي للصوص الحرية بأن ينهبوا ما يشاءون"، مؤكدا أننا "في حزب الله نؤمن بالنظام الثيوقراطي أو نظام الدين أو نظام التنصيب". وأضاف البطاط "نحن نعرف أن نقطة الضعف عند النظام القائم الآن هي في كون الأحزاب التي وصلت إلى السلطة أحزاباً ضعيفة غير قوية"، مؤكدا أننا "نملك القوة وواثقون من التغيير ومضطرون أن نتماشى مع الواقع وان نقبل الديمقراطية ومن خلال الديمقراطية نمهد للحكم الثيوقراطي". وأعرب البطاط عن "رفض الحزب سحب الثقة عن الحكومة تحت أي ذريعة كانت وبأي شكل من الأشكال، وأنها ستعود بالعراق للمربع الأول وسيهد كل ما تم بناؤه وسيكون المواطن هو الضحية وسيدخل المجتمع في متاهة على غرار المتاهة التي مرت بالبلاد قبل تشكيل الحكومة الحالية"، معتبرا أنه "في السابق كانت مشكلة المحاصصة هي محط الخلاف، أما الآن فالخلافات شخصية".

وأشار البطاط إلى أن "حزب الله معروف لدى الشعب العراقي بأنه حزب مقاوم ومجاهد في لبنان للكيان الإسرائيلي الكافر وجاهد في العراق وساهم في طرد الاحتلال الأميركي"، مؤكدا أن حزبه "سيكون له مساهمة فاعلة في محاربة الفساد وبناء العراق الجديد، وسيدخل العملية الانتخابية ويشارك بالعملية السياسية، ويعمل على التغيير بكل ما أوتي من قوة"، بحسب تعبيره.

يشار إلى أن حزب الله في العراق ليس هو الوحيد الذي يطالب بتطبيق حكم الدين في الدولة، لكن آراء مراقبين، يسبقها الدستور، تناقض هذا التوجه وتجمع على أن العراق بلد تعددي فيدرالي يتلون بأطياف وعقائد لا يمكن للنظام الثيوقراطي أن يحتويها.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون